الحرب بدل السلام

انطوان شلحت

يعتبر كتاب عالم الاجتماع الإسرائيلي أوري بن إليعيزر «الحرب بدل السلام: مائة عام من القومية والعسكرة في إسرائيل» (2019)، من آخر المقاربات الإسرائيلية النقدية التي تقرأ مآل دولة الاحتلال ارتباطاً بالفكرة الصهيونية التي وقفت وراء إقامتها، منذ تأسيسها رسميًا قبل أكثر من مائة وعشرين عامًا.

ويتطوع الفصل النظري الذي يستهل به المؤلف كتابه على أهمية خاصة، نظرًا إلى اشتماله على فرضياته الرئيسة التي يحاول أن يثبتها، وفي مقدمها أن الصهيونية منذ بدايتها «تجسّد [حركة] قومية على أساس إثني، وتشدّد أكثر شيء على مبادئ ثقافية مُحدّدة، ناهيك بتشديدها على نزعة انتمائية صارمة». وبناء على ذلك، «ثمّة رؤية صهيونية - إسرائيلية خصوصية، تحتوي على قدر كبير من الثبات والأحادية حيال الصراع» مع الفلسطينيين والعرب، ما يؤجج، على نحو انشطاري، ثنائية «نحن» («الشعب المختار») و«هم». وهذه هي فرضيته الثانية. أما الفرضية الثالثة فتذهب إلى أن الرؤية السالفة تنطلق من وجهة نظر مستندة إلى ظاهرتين متداخلتين ببعضهما بعضا يستحيل فصلهما: الأولى، الإثنية القومية التي لا تعتبر في قراءته «نظرة تحافظ على خصوصية ثقافية على أساس الماضي فحسب، إنما أيضًا هي أيديولوجيا تؤسس الواقع بمفاهيم الإقصاء والسيطرة والرقابة». والثانية هي العسكرة التي تعدّ «نزعة لحل مشكلات سياسية بطريق عسكرية ولجعل هذه الطريق شرعية ومتداولة». وتقول الفرضية الرابعة إن التداخل بين الظاهرتين يوجد حتمًا الخطر الكبير لاندلاع الحرب في أي وقت، فيما تُتاح الفرضية الخامسة، وهي بمثابة مصحّلة للكتاب برمته، بأن «القومية الإسرائيلية المتشابكة مع أيديولوجيا العسكرة» سوياً «مع المركب الديني» يشكلان «عاملاً مركزيًا جرّ إسرائيل إلى الصراع والحروب على مدار مائة عام، وكوّم العثرات أمام إمكان التوصل إلى السلام كلما ظهر احتمال لتحقيقه».

ولدى العودة إلى أصول الحركة الصهيونية، يرى بن إليعيزر أنه لا يوجد فارق جوهري بين التيار العمالي والتيار التنقيحي داخل هذه الحركة منذ تأسيسها، ويشدّد على أن الصهيونية اختارت بصورة عامدة منذ أولى خطواتها طريق القوة لتحقيق غاياتها الإثنية - القومية. ويسجل بهذا الشأن أن منظمة هشومير (العمالية) التي أنشئت عام 1909 تعتبر أولى المنظمات التي عكست عدم الرغبة والجهورية لتقاسم فلسطين مع العرب، وعكست ما يصفه بأنه «التصميم على استملاكها بقوة السلاح». كما يسجل أن زعيم التيار التنقيحي، زئيف جابوتنسكي، يُعدّ الممثل الحقيقي للصهيونية التي لا ترتدي الأقنعة لإخفاء جوهرها الأيديولوجي، كما فعل التيار العمالي ولا يزال.

يُضاف هذا الكتاب إلى مقاربات إسرائيلية نقدية أخرى توضح، من رؤيتنا، أن التوحش المتحكم بدولة الاحتلال، مؤسسات ورأيًا عامًا، سيما في الآونة الأخيرة، هو توحّش متراكم على أساس ما هو ثابت في الفكر الصهيوني بعمومه، ولم يكشّر عن أنيابه كنتيجة مباشرة لهيمنة قوى اليمين على المشهد السياسي - الحزبي منذ نحو عقد. ولعلّ من أبرز هذه المقاربات التي فيها ما يناور مع استنتاجات بن إليعيزر الفكرية، أن إسرائيل هي، في ما آلت إليه، في عداد الدول حديثة العهد التي باتت مدمنة بصورة دائمة على العُنف، وقد اعتمدها أحد أساتذة العلوم السياسية الإسرائيليين، إثر انتهاء الحرب العدوانية على غزة عام 2012 (سُمّيت إسرائيليًا «عملية عمود سحاب»)، مشيرًا إلى أن أحد تفسيرات ظاهرة الإدمان على العنف يتمثّل في ما يُسمى «عارض الضرورة»، وهو عارضٌ يتعلق بظروفٍ توصف بأنها بنيوية ذات صلة بدولة معينة. ويتم تبرير عارض الضرورة، في حالة دولة الاحتلال، بأنها (الدولة) موجودة في وسط بيئة معادية، قواماها جيران يتصفون بالعنف، لهم مطالب أو أسباب أخرى لهذه المعاداة، بحيث تغدو الطريقة الوحيدة لاستمرار الوجود في مثل هذه البيئة هي استخدام العنف الفعال، بما في ذلك «العنف المانع» بغية مواصلة البقاء، وهو مركبٌ راسخ جدًا في ذهنية الإسرائيليين عمومًا، فضلاً عن أنه شكّل ولا يزال يشكل ماهية نظرية الأمن الإسرائيلية.

من تفجير لبنان إلى تفكيك العراق

عبد اللطيف السعدون

ثمّة وقائع سوداء تتناسل فصولا في عالمنا العربي من مشرقه إلى مغربه. العتمة تتوغل، فيما النشوة الوحشية تسكن رؤوس الشياطين والأفاقين واللصوص، وهم يراقبون خيوط الدم تنساب لتفضح ما يكبدون، وما يزمعون إشعاله كي تستمر الحرائق وتتوالى النكبات، وتظل رؤوسهم سالمة من العطب.

أولى تلك الوقائع التي صفعت وجوهنا قدمت مع شحنة ثقيلة من نترات الأمونيوم، قبل إنها رست، في مصادفة مجنونة مجهولة التفاصيل، في مرفأ بيروت وقد استفتنا الخبايا، وأحاطتها الألغاز، وظلت خباياها مكتومة والغازها مستعصية على الحل سبع سنين، حتى أوقع القدر أهل بيروت في حبائلها، فامطرتهم وابلا من حميم ومن غسق، وأوقعت منهم مئات القتلى والآلاف الجرحى، وهجرت عشرات الآلاف الهائمين وتركتهم بلا مأوى، ودمّرت الآلاف البيوت والأسواق والمشافي ومراكز الثقافة ودور العلم. ومع كل ما حدث، لا تزال خباياها مكتومة والغازها مستعصية، والكل يُنكر صلته أو حتى معرفته بها، من فعل كل هذا إذن وكيف؟

يعرف أهل بيروت أن حكم الفساد والطوائف مسؤول ليس عن كارثة الانفجار فحسب، وإنما عن كوارث وحرائق عاشها اللبنانيون سابقاً، والمنقطع حاليا لفضح تلك الأسرار الخبيثة، كشف أن الدولة الكردية قادمة، وفي وقت أقرب مما نظن، وأن الإدارة الجديدة، ديمقراطية كانت أم جمهورية، ستسعى إلى تحقيق ذلك، لأن «تقسيم العراق شيء مفيد». ولم ينس أن ينصح الأكراد بخبث أن «استمروا في التشاور مع الدول الغربية. ابذلوا جهودا سياسية ودبلوماسية مكثفة من أجل تحقيق حلمكم».

تجاهلت بغداد «بشارة» بولتون، وكان الأمر لا يعنيها، ليبدأ يدرس المطبخ السياسي في أربيل إمكانية استغلال نصيحته لتنشيط حملة ترويج مطلب الاستقلال في المحافل الدولية، وقد صفّق دعاة الانفصال لبشارة بولتون بأمل أن تمهّد لهم الطريق لنيل مبتغاهم، هم أيضا. على قاعدة «مفيش حد أحسن من حد»! وبين تفجير بيروت وتفكيك العراق، تتناسل الوقائع السوداء على مدار الساعة، وقد يحدث ما هو أسوأ، تابعوا الأخبار العاجلة كي تكتمل الصورة لكم، وقولوا: حسبنا الله.

(كاتب عراقي)

لا سيادة بلا مواطنة حقيقية

سوسن جميل حسن

مفهوم السيادة مرتبط بنشوء الدول وتطوّرها، وهو يحمل معاني عديدة، تنضوي تحته أهمها الكرامة والحرية واستقلال الإرادة. وإذا كانت كلمة السيادة تعني لغويًا السلطة والهيمنة والغلبة والسيطرة وحرية التصرّف، إلى ما هنالك من مزايا، فإنها أيضًا تعني الرفعة والمجد. وهي في المفهوم الشعبي، والمتداول بشكل كبير، تدلّ على التميز في الشيء، فكثيرًا ما نسمع بسيد النبل أو سيد الكرم أو سيد الشجاعة وسيد الحكمة وغيرها، ما يعني أنها أمر قيمي. ولكن السيادة بوصفها مفهوما قانونيا على صلة وثيقة بمفهوم الدولة، وهي إذ تلامس مشاعر العامة لدى أي شعب بنضوي تحت سيادة دولة ما، فإنها تذغذغ الكرامة، خصوصا تجاه الغير. وإذا كان مفهوم السيادة المطلق هو الذي ما زال رائجًا وحاضرًا في وعي المواطنين، فإن هذا الإطلاق لم يعد كما السابق في العصر الحالي، وفي ظل هيمنة العولمة، إذ أصبحت دول كثيرة مقيدة في بعض المناطق التي ظنّ أنها تمكنت منه، وأن لهيبه فيها خمد، مثل فلسطين وجوارها، صار أشد شراسة: عالي الموجة، صاخب الهدير، رفع الموت إلى العشرات، بعد كان محصورا بالآحاد، والمصابون نظم من المئات إلى الآلاف. الأمر نفسه في كثير من مجتمعات المعمورة.

..لكورونا الفضلُ في إظهار نقيضيْن، وفي وضعهما تحت المجهر. من جهة، أطلقَ حركةً واسعةً من التضامن، أو بالأصح من كله وأسباب كثيرة يمكن إضافتها سوف يؤدي إلى الاستنجاد بالغريب.

صحيحٌ أن حوادث كثيرة مشابهة للانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت في 4 أغسطس/ آب الحالي، حصلت خلال قرن، منذ انفجار مصنع للأسمدة في مدينة أوبلو الألمانية قبل مائة عام وانفجار سفينة الشحن الدرويجية في ميناء مدينة بريست الفرنسية في العام 1947، وانفجار ميناء تكساس الأميركي في العام نفسه، وقبل أقل من عشرين عامًا كان انفجار مصنع أي زد إف في مدينة تولوز الفرنسية باشتعال 40 طنًا من نترات الأمونيوم في حاوية للنفايات الكيماوية، وغيرها في كوريا الشمالية في العام 2004، وفي الصين في ميناء تيانجين في العام 2015. لكن ما يصنع الفرق، عدا عدم استدعاء الأجنبي وتدويل القضية بسبب سيادة الدولة والثقة بقضائها، هو مدى الإهمال والفساد والاستخفاف بحياة المواطنين ورخص حياة البشر في بلد كلبنان، النموذج الصارخ عن بلداننا المنكوبة بأنظمة صادرت حقّها في الحياة، فأفقرتها وجهّلتها وقمعتها وسادت ومادت في طول البلاد وعرضها، وكان موارد البلاد ومقدّراتها مجتمعة ملكية خاصة لها، أو إن البلاد مزرعةٌ أو واحدة من إقطاعاتها.

لا يهم بعد الذي حصل في بيروت وما نجم عنه من سقوط ضحايا وجرحى وتشريد لآلاف، ومئات الآلاف من البيوت المدمرة والأسر المشرّدة، وانهيار البنية التحتية للمدينة، إن كان الانفجار بفعل فاعل أم هو حادث عرضي، لأن المشكلة الكبرى وأم المشكلات التي مهّدت للانفجار، ولغيره من الكوارث التي يعيشها شعب لبنان، هي مشكلة الفساد المستشري في كل الطبقات السياسية، وفي كل مستويات الحكومة، والتغلغل في أنظمة الحكم، بل التصحّر والتكلّس الذي جعل منه نظامًا مضادًا لحياة الشعب، وما انتفاضة هذا الشعب في السابع عشر من أكتوبر/ تشرين الأول المنصرم غير الفتيل الذي أضرم نيران الغضب.

عندما أطلق الشعب صرخة «كلّن يعني كلّن» كان قد وصل إلى لحظة الحقيقة، حقيقة نظام مبنيٍّ على أسس تعزّز التفرقة وتكرس الطائفية، وترسّخ حكم العائلات السياسية، حتى الأحزاب في لبنان تورّث فيها الرئاسة، في ديمقراطية هشّة، وأي تعبير عن إرادة الشعب واضطلاع بالمسؤولية تجاه قضاياه؟ صار نظام المحاصصة الطائفية القائم في لبنان عقبة كبيرة في طريق نمو الشعب اللبناني وتطوره، وأوصلت سياسة الفساد المستشري البلاد إلى أزمات متلاحقة، لم يعد الفرد اللبناني قادرًا معها على العيش الآمن في دولةٍ يفترض أن يكون بيته وبينها عقد يضمن عيشه وبقاءها، تردّي الحياة وانعدام مفهوم المواطنة وسلب اللبنانيين من هذا الحق أدى إلى أن تكون لكل جماعة أو طائفة أو حزب مرجعياتها وولاءاتها، على الرغم من أن الجميع غارقون في المستنقع ذاته، مستنقع الفساد والحياة غير اللائقة بإنسانيتهم. لذلك، تتعالى الأصوات ويدور السجال والمبارزة بين قسم كبير منهم حول استدعاء أطراف خارجية، منهم من يرى في فرنسا الأب البديل عن سلطتهم الفاسدة، ومنهم من يستدعي بغيض من الحنين أيام الخلافة العثمانية، مُرجعين إليها الفضل حتى في إنشاء مرفأ بيروت، على الرغم من عراقته وتاريخه الذي يعود إلى أكثر من خمسة عشر قرنًا، ومنهم من يرى في إيران السند الداعم في النهوض من مآسيهم، والمخزي أن البلاد العربية خارج المعادلة، ففي وجدان كل مواطن عربي شعور من اليأس والإحباط والا جدوى من العرب والأمة العربية.

> مؤلم أن تصبح السيادة الوطنية أمرًا غير ذي أهمية، وأن يكون الغريب أقدر على إدارة البلاد في ضمير الشعب

واقع مؤسف، مؤلم أن تصبح السيادة الوطنية أمرًا غير ذي أهمية، وأن يكون الغريب أرحم وأقدر على إدارة البلاد في ضمير الشعب، أي شعب، لكن الأنظمة الفاسدة المعادية لشعوبها التي كرست الفقر والجهل وانعدام الأمان والتجويع والتشرّد وانعدام فرص العمل والتمييز وغياب العدالة وشل الحياة السياسية وقمع المعارضين وكم الأفواه، وسرقة موارد البلاد وحرمان الشعب منها، كلها مجتمعة وغيرها يمكن أن تكون مبرّرًا لمن لم يعد يعنيه أمر السيادة كثيرًا، السيادة التي هي بالأساس منتهكة ومنقوصة ومرتهنة. هذه حالنا، نحن شعوب المنطقة المصابة بلعنة الجغرافية والتاريخ والاستبداد والفساد، والعاجزة عن انتخاب قادةٍ وطنيين من بينها، قادة يمكن أن تُعهد إليهم دفة القيادة، ويُمنحوا لقب المواطن لكل فرد تحت رعايتهم، ويكرّسوا بالقول والفعل مفهوم السيادة، فيعيدوا الثقة بين الشعب وبين دولته.

(كاتبة سورية)

ليس في ذمّ كورونا... أيضاً وأيضاً

محمد حافظ يعقوب

ها هو الفيروس يعود؛ وها هي حربُنا تتكشّف أنها بالتأكيد لم تكن مُجيدة، فقد مُنينا بخسائر فادحة، أكثر فداحةً مما ينبغي. لكن أفدح ما خسرنا في هذه الحرب، أو بالأصح في هذه الجولة الأولى منها، هي أوهامُنا عنها، وعنّا فيها، فقد خضناها بكثير من العنجهية والارتجالية ضد هذا الفيروس الضئيل الذي لا يُرى، حتى المتغطرسون من الحكام اضطروا أخيراً إلى الإذعان، ولكن بعد أن انشبَ الفيروسُ في الناس الموت.

بعد أن امتلأنا ثقة بأسلحة حربنا، يعودُ كورونا، كما تقول منظمة الصحة العالمية، كي يقيم بيننا طويلاً، وبعد أن تفلسفَ بخصوصه حكماؤنا، أو بالأصح من تبقّى بيننا منهم، في زمننا هذا الذي ماعاد أحد يرى في الفلسفة ضرورةً لحياته التي يجتاحها الافتراضيُّ وحقائقُه الخُلَيقيّة، وبعد أن قالوا كلّ ما يمكن لهم قوله، وفقّت الناس عن طلب حكمتهم.

وحده الفيروس كان مستعداً، جاءنا، منذ الجولة الأولى، متوثباً، وأشهر في وجهنا تحدّيه الذي لم نستطع أن نبتلع الإهانة الصارخة فيه، فكانتنا باعتبارنا بشرا يعتقدون أنهم أفضل الكائنات، وسادتهم، وها هو الفيروس يعود بكامل حيويته، بعد أن تملّكنا وهمُ الانتصار عليه، جاء، كي يعمّق الإهانة ربما، بعد أن أستقر في وعينا أننا أمسكنا بتلابيبه، وأنه غدا طيّعاً، وأن علماءنا لوّوا قبضته الممسكة بالموت؛ أتانا بدحض أوهامنا بأننا انتصرنا علَيه، وأن «كوده الجيني» صار في متناول يدنا، وغدونا قادرين على صناعة الجسم المضاد الذي سيُجهزُ عليه، كما تظنّ مختبرات Moderna ، لأن الفيروس لا يقفُ غيرَ الفيروس.

ولكن كوفيد - 19 أثبت أنه فيروس لُرواغ كثيرُ التفلّت، فبعد أن استقر في يقيننا أن كماماتنا وتباعدنا والتباعدَ واجتماعنا الغث مفاعيله، وأن تعليمات حكوماتنا التي تستأنس برأي العلماء جعلت منه داجناً لا يقوى على اختراق دفاعاتنا؛ ها هو يعود بنَصْبٍ تحديه المهيّ من غير تلعثم. بل إنه في بعض المناطق التي ظنّ أنها تمكنت منه، وأن لهيبه فيها خمد، مثل فلسطين وجوارها، صار أشد شراسة: عالي الموجة، صاخب الهدير، رفع الموت إلى العشرات، بعد كان محصورا بالآحاد، والمصابون نظم من المئات إلى الآلاف. الأمر نفسه في كثير من مجتمعات المعمورة.

..لكورونا الفضلُ في إظهار نقيضيْن، وفي وضعهما تحت المجهر. من جهة، أطلقَ حركةً واسعةً من التضامن، أو بالأصح من بعلاقاتها وحميميتها، مالوفاً باسم مواجهة فيروس سراه عدواً، ولا غرابة إن تم استخدام مصطلح الحرب، وغيره من المصطلحات العسكرية، للتعبير عن إجراءات هذه المواجهة .

.. هناك ظاهرة اتسع انتشارها مع اشتعال جائحة كورونا هي القول إن فيروس كوفيد 19 مُصنّع في أقبية توظفه سلاحاً استراتيجياً في حربٍ خفية لا سَبْر لها. هذا ما ذهب إليه الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، وكثير جداً من الناس العرب والروس وغيرهما. تمثلت الظاهرة في انتشار نظرية المؤامرة التي ترى في كورونا إما مؤامرة على البشرية ممّن يتحكّم بالبشرية، بغرض تعزيز قبضته التي كانت تتراخى، أو هو سلاح استخدمه بعضهم بغرض الكسب والسيطرة. وقد لا أجافي الصواب إن رجّحتُ أمرين: أولهما أن نصوص أغامبن بخصوص كورونا ساهمت بدعم نظرية المؤامرة وزرقتها، من غير ريب، بجرعة تعوزها، وثانيهما أن «الحرب» على كورونا عزّزت من التسلطيات، وأن المجتمعات التي عرفت حالة طوارئ ممتدة ليست بالضرورة مجتمعات حرّة.

لسنا في حاجةٍ إلى الوباء كي نعرف أنه لا بديل عن التفكير القويم، العقلاني، وعن ضرورة الأخلاق الإنسانية في التعامل مع البشر، وعن الحكمة في التواضع إزاء الطبيعة، وفي التعرّف عليها وفي التعامل معها؛ وعن أن للناس الحق، كل الحق، في أن يوكلوا سلطات الدولة قضية التعامل مع كورونا، وأن يطالبوها بالنجاح في هذا التعامل، وأن ينتقدوا أداءها في «الحرب» التي أعلنتها الحكومات على الفيروس، وأن يطالبوا بحقهم في الحرية. كورونا، في ظني، كشّاف أن الحضارة البشرية، بصيغتها الليبرالية، بلغت تمامها واستنفدت طاقاتها كلها وما عادت قادرةً على أن تنتج، في التاريخ، سوى طاقتها التدميرية الذاتية. ثم إن المفارقة الكبيرة التي تنطوي عليها إيديولوجيا الليبرالية الحديثة، وبالضرورة ممارساتها، تتمثل في أنها، باسم الحق في الحرية، تُجَرّدُ الحقوق الإنسانية من ترسّانتها الحقوقية التي توفّر لها شروط تجسّدها في التاريخ، وتضعها عرضة لكل انتهاك.

.. ما كورونا غير جائحة فاقم منها دَعْرَنا الذي أشعلته، شقّت طريقها إلى العالم الذي شقّته، وخطّت فيه فاصلاً في تاريخه. كثيرون يؤكدون أن عالَمنا لن يَخرج من جائحة كورونا كما دخله. كان. وبحسب هنري كيسنجر الذي يرى أن كورونا سيغيّر النظام العالمي إلى الأبد، يتوجّبُ على الولايات المتحدة الأميركية «تصميد جراح الاقتصاد العالمي» و«حماية مبادئ النظام العالمي الليبرالي». ولكن ما تفعله الإدارة الأميركية بالفعل يخالف تماماً واجبها الذي حدّده السيد كيسنجر لها: إضعاف المنظومة الدولية، تفكيك الروابط الدولية، وتحبيذ الأفكار والسياسات العنصرية ومعاداة الأجانب والأجنّ، ودعم سياسات العدوان الإسرائيلي والاستيطان وغير ذلك .

ليس عمّا بعد كورونا، بل عمّا وضعته الجائحةُ أمام أعيننا، وما بيّنته لنا مما نسينا، و/أو تناسينا، بخصوص الاجتماع البشري، أو بحسب تعبير العجوز إدغار موران، بخصوص إنسانيتنا التي لم نتمكّن بعدُ من أن نتأنسن.

(كاتب فلسطيني في باريس)

النيباك، 11 اغسطس (نارايان مهارجان/Getty)

عن نافذ أبو حسنة

صقر أبو فخر

ها هم يتناثرون كأوراق الخريف، ويتطايرون مثل غبار الطلع، و«يتفرفطون» كأزهار الحقول. صارت الأماكن قاحلة ومهجورة بعدما حملت «العاصفة» معها في بداياتها تباشير مدهشة لعالم جديد، قوامه الحرية والجمال والعودة والكرامة الإنسانية. لكنها، يا لهذه النهايات، راحت تتقلص إلى مجرد مأوى أو مثوى. هكذا كان نافذ أبو حسنة يعارك أيامه عراكاً؛ تعارك مع الفصائل المتخثرة، ومع الدجل السياسي والأفكار السقيمة، ومع الكذب اليومي الذي يُطلع النجوم في عز النهار، والويلُ لمن لا يصدّق. وفي معمعان هذا الألم الذي لم يكن ليلتهي، كانت مصائر الناس تتعرض وجود العاصفة أمام خياراتها المأساوية: إما الانتحار أو الجنون أو انفجار الشرايين. ونافذ أبو حسنة، صديقي الذي كان له عقل شيخ مجرّب وعواطف شابّ مفعم بالأمل، لم يتحمّل قلبه كل هذا الهوان والبلاء، فأثر أن يُضبطَ نبضه ويكف عن انتظار النهايات.

.. عاش نافذ في دمشق، ودرج في مخيماتها، وتخرّج في جامعتها، وعمل بلا هوادة في سبيل أفكاره وانتمائه السياسي وثوابته الوطنية، وترافق مساره مع صديقه شوقي أبو شعيرة يداً بيد في هذا العالم الموحش والمتوحش. وما كان يخطر في بالِ أي واحدٍ منهما أن يغادر دمشق إلا إلى بيروت موقتًا أو إلى فلسطين نهائيًا. لكن الأيام فرّقتهما وطوّحت بهما: شوقي إلى المهجر الأوروبي، ونافذ إلى البرازيل، ثم إلى مكان معتّم في بيروت لا يزور فيه أحدًا ولا يُزار.

أمضى بعض سنيّ عمره في دمشق بلا أوراق رسمية، بعد أن امتنعت السفارة المصرية عن تجديد وثائقه جزاء كتاباته كثيرًا في لقاءاتنا في بيروت: «تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة». وفي إحدى المرّات ترافقنا إلى الدوحة. وفي مطار بيروت ودّع ابنه المسافر أيضًا في اتجاه آخر. كان ذاهبًا إلى طهران، ليجلب شهادة تخرّجه التي منحت نافذ أبو حسنة حضنًا يهجع إليه، وأزاحت عنه شعور الغربة، فابتنى بيتًا في مخيم خان الشيح، ليضمه وأولاده وزوجته، فإذا بالأهوال السورية تفتح رحمها، وتقذفه إلى بيروت المثقلة بالآلام، وتقذف عائلته إلى البرازيل في أقاصي الأرض. وفي خان الشيح، حرق الإرهابيون التكفيريون منزله ومكتبته التي جمعها برموش العينين، واحتوت تسجيلاتٍ نادرة لأعلام فلسطينيين، ووثائق من المحال العثور عليها مجدّدًا. وقبيل إحراق منزله اتصل به الحارقون هاتفيًا لينكلوا بعواطفه، وقالوا له سنحرق كل ما ينبته.

بعد دمشق، ما عاد يعرف أين يستقر. أفي بيروت التي تلفظ الفلسطينيين، أم في البرازيل التي تستقبلهم ثم تنساهم؟ ولولا عمله في مؤسسة إعلامية ذات ترخيص، أي قناة «فلسطين اليوم»، لما أمكنه الحصول على إقامة شرعية. وكم تمنى أن يعود إلى دمشق ليقيم فيها، لولا هجرة عائلته إلى ذلك المنفى الفاغر الذي يبتلع كل وافد جديد. غير أنه آثر، وبقوة، أن يجد لعائلته (زوجته وأربعة أولاد) مأوى وجواز سفر، كي يعيشوا بكرامة في هذا العالم الذي دأب على إقصاء الفلسطينيين وتهميشهم، بل حتى تهشيمهم. ولم يجد غير البرازيل التي تعفي الفلسطينيين من سمة الدخول، على أن تكون محطةً مؤقتةً لعائلته، قبل أن تتمكن من الانتقال إلى أوروبا، فهناك ستكون قريبةً من بلاد الشام، وبالتحديد من فلسطين. إنه لعارٌ أبدي يجلل هامات جميع قادة السلطات العربية التي تُرغم الفلسطيني على أن يصبح شريدًا بين الهند والبرازيل، هائمًا يفتش عن مكان يهجع إليه أو قبرًا يحثو التراب فوقَ جسده حين يُطلق زفرته الأخيرة.

.. في الفترة الأخيرة، انطبقت عليه مقولة غرامشي التي كان يردّدها هشام شرابي كثيرًا في لقاءاتنا في بيروت: «تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة». وفي إحدى المرّات ترافقنا إلى الدوحة. وفي مطار بيروت ودّع ابنه المسافر أيضًا في اتجاه آخر. كان ذاهبًا إلى طهران، ليجلب شهادة تخرّجه قبل أن يعود إلى بيروت، ليلتحق بأخوته في البرازيل. في لحظة الوداع، رأيتُ الدمع في عيني نافذ، وهو يرمق ابنه الشاب كأنه لن يراه ثانية، تمامًا مثل مدينة رفح التي غادرها طفلاً ولم يعد إليها البتة. ومن أجل العودة، التحق بقوافل النضال الفلسطيني ليجد نفسه، بعد أن دار الزمان دورته، منخرطًا في الانقسامات الفلسطينية التي لم تنجز شيئًا غير الموت والشرذمة والوثائقية الفكرية والسياسية. ومع ذلك، ظل نافذ يناضل بالقلم والمقالة والحوار لإعلاء شأن التفكير العقلاني وإنقاذ الذاكرة الفلسطينية من المحو والاندثار. وفي هذا الميدان، كان نافذ زميلنا في مشروع «ذاكرة فلسطين» في نطاق المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

لم يتوقع صاحب «مقام البكاء» (رواية، 2000) و«عسل المرايا» (رواية، 2015) أن تكون بيروت مكان إقامته الأخيرة. ويبدو أن بيروت التي لوّعتنا كثيرًا ستكون قبر معظمنا. ما أبعد المسافات إذًا: القلب في البرازيل والجسد تحت التراب في مدينةٍ باتت كلها تحت التراب، بعدما حوّلها وحوش الطوائف وفينيقيو التجارة رمادًا. سلامًا لاسمك، يا نافذ، ولأعمارنا التي صرفناها كلنا في معمعان الدفاع عن المبادئ والأخلاق والمستقبل، ولم تغيّرنا صروف الدهر.

> القلب في البرازيل والجسد تحت التراب في مدينة باتت كلها تحت التراب

(كاتب عربي)

كاريكاتير — عماد حجاج

عفو الحوثيين والقصة النازية

ارنست خوري

لم يحظَ «عفو» الحوثيين عن ستة مواطنين يمنيين من أتباع الديانة البهائية، بالبهجاء الذي يستحقه. لم البهجاء، ما دام «عفواً»؟ أولاً لأن «العفو» صدر عن «جريمة» كونهم بهائيين، ثم لأن القرار الحوثي اشترط مغادرة أبناء هذه الديانة، اليمن، في مقابل الإفراج عنهم بعد سنوات من الاعتقال، وبعد الحكم عليهم بالإعدام بتهمتي «الردّة والتجسس». إذاً، ربطت الجماعة الحوثية الإفراج عن البهائيين الستة بصفقة تولى تنسيقها مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، مارتن غريفيث، لشرعنة تهجير أتباع هذه الطائفة من اليمن، وهو ما وافق عليه المواطنون الستة الذين غادروا صنعاء مساء الخميس الماضي (30 يوليو/ تموز) إلى أوروبا حيث سيقيمون لاجئين إنسانيين. وما تهجير الحوثيين كل من لا يستطيع عقله استيعاب وجوده جديدا عليهم، ذلك أنه سبق لهم أن هجروا من تبقى من يهود اليمن إلى إسرائيل، تنفيذاً لشعارهم المستعار من عنصرية القرون الوسطى الأوروبية، ومن أدبيات النازيين معاً: اللغة على اليهود.

قصة تهجير البهائيين تبدو نسخة مسروقة من كتابَين: كتاب تعامل النازية مع يهود وشيوعيي وغجر ومثليي البلدان الأوروبية التي احتلها هتلر قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها. وكتاب آخر إيراني، تتوالد فصوله هناك، قائم على اضطهاد رسمي ممنهج لاتباع هذه الديانة (تأسست في القرن التاسع عشر في إيران تحديداً)، والسطو على ممتلكاتهم وسجنهم وقتلهم وملاحقتهم، لا لشيء إلا لأنهم بهائيون، تنفيذاً لمفهوم الردّة. وحكم الردّة هو نفسه الذي خلّف حكم الحوثيين بحق المواطنين اليمنيين الستة، قبل أن تُضاف إليه التهمة القاضية: التجسّس. والتجسّس في حالة البهائيين موضوع المقال يحيل إلى تواصل زعيمهم حامد بن حيدرة مع بهائيي حيفا، بحسب رواية سلطات الحوثيين، وهو اتصال يقوم به أتباع كل الديانات في كل أنحاء الأرض، غير أنه غالباً ما تستحضره عند اللزوم العقول التي تعتبر أي اختلاف بمثابة عمالة. إذاً، هي ردّة وتجسّس معاً، وكلاهما مشتقان من المعجم النازي: فالعقل الذي تقيأ أولى أفكار النازية منذ ما قبل كتاب أدولف هتلر وروودلف هس («كفاحي»)، أي منذ دستريش إيكارت، مروراً بغوبلز وهيملر وبورمان وبقية أفراد العصابة، برّر إبادة اليهود، من بين مبرّرات أخرى، بأنّ لا ولاء لهم لألمانيا، أي أنهم جواسيس بالفطرة. ووضع هذا العقل المريض نفسه إزاحة أعداء الداخل من الوجود، في سياق عدم انتمائهم إلى العرق الآري، وهو في عرف النازيين وورثتهم بمنزلةٍ تسمو على الدين، أي أننا نتحدّث عن نوع من أصناف الردّة أيضاً. كان بإمكان الحوثيين تنفيذ أحكام الإعدام بحق البهائيين الستة، لكنهم فضّلوا، مثلما فعلوا عندما هجروا 19 يمنياً يهودياً إلى إسرائيل عام 2016، التخلص منهم مع تحويل المأساة سياسياً إلى سببٍ يبرّر تهنئتهم من البعض، على عكس ما فعله تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) طَيلة حكمه أراضي «خلافته» بعقيدة عدمية مطلقة، لا تبتغي من القتل الجماعي إلا القتل. وفي ذلك تقمّص الحوثيون انفصام شخصية أحد أشرس رموز حلقة هتلر، هاينريخ هيملر، قائد البوليس السري (SS)، رمز الإبادة في معسكرات الموت النازية ومهندس المحرقة. جمع هيملر في إدارته الهولوكوست بين سلوكَي الإبادة العدمية (ورثها «داعش» لاحقاً)، والمتاجرة سياسياً بالتفاوض حول مصير اليهود وتهجيرهم عندما بدا واضحاً بالنسبة له أن ألمانيا النازية ذاهبة حتماً نحو خسارة الحرب العالمية الثانية. يخبرك المؤرخون كيف ظل هيملر يفاوض حكومات أوروبية (عبر معارف له في اللجنة الدولية للصليب الأحمر) عارضاً تهجير اليهود والتوقف عن قتلهم، في مقابل الاعتراف به زعيماً بدل هتلر لترتيب وقف الحرب وإبرام اتفاق سلام ما.

أغلب الظن أن الحوثيين، وهم يهجّرون الأقليات من اليمن، لم يكونوا يعرفون قصة هيملر وتناوبه على قتل الملايين من غير المرغوب فيهم، ومن ثم تصوير تهجيرهم، وهم هياكل عظمية، عملا إنسانيا. لكن الحوثيين، بجريمتهم تلك، يعقّدون المهمة كثيراً على كل من يقول إنهم جزء من الشعب اليمني، وأنه لا بد من إيجاد صيغة للتعايش السلمي بينهم وبين المكونات اليمنية الأخرى.

السيادة كرخصة للقتل

مروان قبلان

آثار الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت الأسبوع الماضي، ووصفه خبراء بأنه أكبر انفجار غير نووي في التاريخ، نقاشاً حادًا داخل لبنان وخارجه بشأن موضوع التحقيق في الحادث، فقد طالبت جهات لبنانية سياسية وأهلية (وأطراف دولية أيضا) بتحقيق دولي، لانعدام الثقة بأجهزة الدولة، ليس لجهة قدرتها على إجراء التحقيق والتوصل إلى نتائج، بل بخصوص قدرتها على كشف الحقائق في ظل نظام محاصصةٍ تتستر فيه نخب الفساد الحاكم على زبائنها، وتتوجّس الطوائف من اتهام أزلامها، لأنها تعتبر ذلك إدانة لها أو للجهة التي تقف وراء التعيينات القائمة على مبدأ تحاصص الدولة بدل الكفاءة وتحقيق المصلحة العامة. الطرف الآخر، والذي يمثله خصوصا الرئيس ميشال عون، ونبهتنا وسائل إعلام لبنانية إلى أن مديرية الجمارك العامة من حصته، يرفض ولحلفائه قطعا فكرة التحقيق الدولي، بذريعة أن هذا ينتقص من سيادة البلد واستقلاله!

أعادت حادثة بيروت إذاً فتح النقاش الذي خفَتَ في السنوات الأخيرة بشأن قضايا السيادة، وحق المجتمع الدولي في التدخل عندما تكون الدول المستقلة، المتمتعة بالسيادة، عاجزةً عن حماية مواطنيها، أو ترتكب هي نفسها جرائم ضدهم، بصورة متعمدة، كما يحصل في سورية، والصين، وميانمار، أو عندما يتسبب إهمالها وفساد أجهزتها بذلك، كما حصل في بيروت الأسبوع الماضي.

النقاش حول التدخل (الإنساني) الدولي لحماية المدنيين في دول «فاشلة» أو «متوحشة» برز بقوة في أعقاب الحرب الباردة، وانتصار النظام الليبرالي الغربي، وزوال الأسباب التي كانت تدفع دول الغرب إلى دعم حكومات مستبدّة لمجرّد أنها تقف معها في الصراع ضد الشيوعية. هذا لا يعني أن التدخل الإنساني الذي حصل بعد انتهاء الحرب الباردة كان م

من محكمة في روما إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

أنيس فوزي قاسم

ورد في الموقع الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية بيان لاجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة، المنعقد في 6 أغسطس/ آب الجاري، وهو جدير بالقراءة والتعليق، فصدور مثل هذا البيان أصبح قليلاً جداً، بعدما أسلمت اللجنة التنفيذية، على ما يبدو، قيادها إلى السيد الرئيس الذي حاز على ثقتها في تسيير أمور القضية.

بداية، وبخلاف البيانات السابقة، اشتمل هذا البيان على عدة أخطاء نحوية، لا تليق ببيان يصدر عن سلطة عربية ذات لسان عربي فصيح، حيث ورد، مثلا، أن اللجنة استمعت من السيد الرئيس «إلى شرحاً مفصلاً وشاملاً عن آخر التطورات...» (الفقرة الثانية)، ما يدل على أنه كتب على عجل أو صاغه شخص طارئ على صياغة البيانات. وبشأن صلب البيان نفسه، أكاد أجزم أنه، لولا التعازي فيه بالشهداء من أهلنا في بيروت على أثر الانفجار الرهيب في ميناءها، لكان صالحاً لكل زمان ومكان، فلغته إنشائية مما كانت تُستخدم في بيانات العام 1975، أو 1982، أو 1998، أو أي عام قبلها وبعدها. لم نقرأ جديداً لا في المنهج ولا في اللغة التي ذكّرتني بخطب يوم الجمعة التي كان يتلوها شيخ القرية قبل صلاة الجمعة، من دون أن يخوض في أمور مهمة، بل يقتصر على الوعظ في نواقض الوضوء أو فوائد الصيام.

يأتي البيان على نشاطات السيد الرئيس في الاتصالات التي عدّدها تفصيلاً، من دون ذكر ما إذا كان السيد الرئيس قد حصل على تعهدٍ من دولة أوروبية، مثلاً، بأنها سوف توقف تقديم معونتها المادية أو العينية لإسرائيل، انسجاماً مع ما طالبت به محكمة العدل الدولية في فتواها القانونية الصادرة في قضية جدار الفصل العازل في العام 2004. هل طالب السيد الرئيس دولا عربية بوقف «التطبيع» مع دولة الاحتلال، وبذلك يشدّ أزرنا في مقارعة الصهيونية؟ وهل أنجز شيئاً إيجابياً من هذا؟ هل طالب دولا إسلامية باتخاذ مواقف عملية لحماية الأقصى، مثل قطع علاقاتها مع إسرائيل ووقف التعامل التجاري معها، وعدم تفريغ حمولات السفن المتجهة إلى إسرائيل؟ وماذا كانت ردودهم، أو تعهداتهم؟ ومن الثابت أنه قام بالاتصال مع أمين عام جامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط، فهل يعتقد السيد الرئيس أن الأمين العام أو الجامعة نفسها تتمتع بأي وزن يجنّده في معارضة ضم إسرائيل أراض فلسطينية جديدة إليها. ومن الطريف أن نعيد ما قاله الأمين العام، في أثناء تعليقه على كارثة ميناء بيروت، إن لدى الجامعة «دعماً معنوياً كبيراً» تقدّمه إلى لبنان، فهل هذا ما ينقصنا ونحتاجه؟!

جاء في البيان أن القيادة الفلسطينية تصرّ على إنهاء الاحتلال، وتجسيد استقلال الدولة على حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشريف ... إلخ. وهي مقولة مكررة إلى درجة الإرهاق. ولكن السيد الرئيس لم يقل ما هي الإجراءات والخطوات التي اتخذها لإنجاز ذلك. نحن على بيّنة كافية بأنه أمضى ثلاثة عقود تقريباً وهو يفاوض على الوصول إلى جزء من تلك المهام، ولكنه فشل في إنجاز أي منها، فهل ابتكر أداة أو أدوات أخرى غير المفاوضات، أو يستخدمها بالإضافه إلى المفاوضات؟ وللعلم، إسرائيل على استعداد للتفاوض معنا مائة عام، بينما هي تقضم الأرض على طريقة بن غوريون «دونماً دونماً»، وأصبحت في عجلة من أمرها، ذلك أنها تقضم الأرض قطعة قطعة، فقد ضمّت 20% من الضفة الغربية، حين وسعت حدود القدس بعد احتلالها في يونيو 1967، وسوف تضم 30% من الضفة بعد ضم الأغوار، والباقي تمّ ضمه بالمستوطنات وبالطرق الالتفافية وبالمناطق الخضراء، فماذا بقي من حدود الرابع من حزيران لإقامة الدولة الفلسطينية العتيدة؟

ما قامت به منظمتان أهليتان في إيطاليا هو أثمن وأشدّ وقعاً من بيان اللجنة التنفيذية، ودلالة ذلك الأثر القانوني والتغطية الإعلامية لكل منهما، حيث ظل الإعلام محدوداً بشأن بيان اللجنة التنفيذية، بينما انتشر النشاط الآخر انتشاراً واسعاً. وتتلخص القضية (أشكر أستاذ القانون الدولي في فرنسا، خالد الشولي، على تزويدي بالحكم وملخصه بالعربية) في أن القناة التلفزيونية الإيطالية (RAI)، والتي تبث من روما برنامجاً مسلياً وجاذباً لجماهير واسعة، أجرت، في 21 مايو/ أيار الماضي، في واحد من برامجها ذات الشعبية الواسعة مسابقةً عن عواصم بعض الدول، وكانت إحداها إسرائيل. وكان جواب متسابق إن عاصمة إسرائيل هي تل أبيب، لكن المذيع الذي يدير البرنامج أعطاه خطأ، باعتباره أنها القدس، فأرسلت منظمة

> كان لما قامت به منظمتان أهليتان في إيطاليا الأثر الأشد تأثيراً من اتصالات السيد الرئيس

فلسطينية في ميلانو باسم التجمع الفلسطيني في إيطاليا، ومنظمة أخرى باسم منظمة التضامن مع الشعب الفلسطيني، في جنوى، رساله إلى القناة التلفزيونية، تشرح خطأ مقدّم البرنامج، وأن القدس، منذ التوصية بقرار التقسيم في الأمم المتحدة في العام 1947، لم تكن يوما عاصمة لإسرائيل، حتى أن الاعتراف الأميركي بها كذلك لم تقبله الجمعية العامة للأمم المتحدة، وصوتت إيطاليا في تلك الجلسة ضد القرار الأميركي. وانصاعت محطة التلفزيون لذلك التصويب، واعتذر مذيع البرنامج على الهواء مباشرة، إلّا أن المنظمتين رفضتا الاعتذار، لأن المذيع قال إن مسألة اعتبار القدس عاصمه لإسرائيل «خلافية»، لأن هذا القول أشبه بقول أحدهم إن السيارة المسروقة من صاحبها «مسألة خلافية» باعتبار أن الطرفين، السارق وصاحب السيارة، يدّعيان ملكيتهما لها. وطالبت المنظمتان بإصدار قرار قضائي في الأمر، باعتبار أن القرار القضائي دائماً «عنوان الحقيقة». وهكذا صدر القرار من محكمة روما التي قالت إن على محطة التلفزة أن تعلن، ليس فقط الاعتذار، وإنما أيضا أن القانون الدولي لا يعترف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل. وقضت المحكمة أيضا بدفع تلفزيون (RAI) نفقات التقاضي ومصاريفه. وهكذا يتضح أن ما قامت به منظمتان أهليتان كان له الأثر الأشد تأثيراً من اتصالات السيد الرئيس مع أمين عام جامعة الدول العربية وأمين عام المؤتمر الإسلامي والاتصالات الأخرى مع الدول الصديقة، حيث لم تسفر كل تلك الاتصالات عن أي شيء عملي وذي قيمة.

وهذا قرار سليم، من وجهة نظر القانون الدولي إن لكل دولة أن تشرّع ما تراه من قوانين، إلا أن تشريعها يجب أن يكون متفقاً مع القانون الدولي، حتى يتم احترامه والاعتراف به. وكان هذا فحوى قرار مجلس الأمن الدولي رقم 478 تاريخ 1980/8/20، حين أصدرت أسرائيل قانونها في العام 1980 باعتبار القدس عاصمة لها. وتجدر الإشاره إلى أنه كان لمحكمة روما الفضل قبل هذا التاريخ بسنوات، حين أعلنت أن قانون الجنسية الإسرائيلية هو أيضاً مخالف للقانون الدولي، لأنه «يفرض» جنسيته على أي يهودي يأتي إلى إسرائيل، ولو سائحا، ومن دون أن يقدم طلباً بذلك، فالتحية للقضاء الإيطالي.

(كاتب وقانوني فلسطيني)

ماكرون والحنين إلى عهد الانتداب

علي أنوزلا

حقق الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، الأسبوع الماضي، أنجح حملة إعلامية عالمية في مساره السياسي، عندما قام بأكبر استعراض سياسي وسط بيروت وهي تحترق، فقد أظهرت رحلته المفاجئة إلى قلب المدينة، المنكوبة جرّاء الانفجار المروع الذي دمرها، شجاعة رجل السياسة الذي يعرف كيف يستثمر كل لحظة، بما فيها المأساوية بحس براغماتي نادر. صور الرئيس الفرنسي وهو يتفقد شوارع المدينة المدمرة، ويعانق بتلقائية سكانا فيها منكوبين وغاضبين، خطفت الأنظار، وجعلته يتصدر عناوين الأخبار في كبرى وسائل الإعلام.

ما حققه ماكرون في ست ساعات، المدة التي استغرقتها زيارته لبنان، لم يجرؤ أي من الساسة اللبنانيين القيام به ومواجهة الشارع الغاضب، فبينما كان يجوب الأماكن المنكوبة في بيروت، ويصافح بعض أهلها المصدومين ويعانقهم، اختفى أغلب الساسة اللبنانيين، واكتفى بعضهم بعقد مؤتمرات صحافية من داخل معاقلهم الطائفية. أما على المستوى العربي، فقد ظهر الرئيس الفرنسي أكثر «عروبة» من كل الزعماء والقادة العرب، وهو يتفقد عاصمة عربية تحترق، ويخاطب أهلها على صفحته بـ «تويتر» بلغة عربية فصيحة، يقول لهم «لبنان ليس وحيدا»، في إشارة واضحة إلى العزلة العربية المفروضة عليه، وخصوصا من دول في الخليج، فرضت عليه «حصارا» غير معلن بسبب اختياراته السياسية ولون حكومته المستقيلة.

الأكيد أن زيارة ماكرون إلى بيروت لم تكن إنسانية من رئيس دولةٍ شقيقةٍ جاء ليتضامن مع شعب منكوب، وإبداء التعاطف معه في وقتٍ كان سيده الذهول، وإنما أرادها هو أن تكون بطعم سياسي، عندما حمل بلغةٍ قاسيةٍ ومباشرةٍ على الطبقة السياسية اللبنانية التي وصفها بالفاسدة، وعلى النظام اللبناني السياسي والمصرفي الذي دعا الشعب إلى تغييره. وهذه أول مرّة يقوم فيها رئيس دولة أجنبية، في خرق واضح ومستفز لجميع الأعراف السياسيةً والدبلوماسية، ويدعو صراحة، ومن قلب عاصمة دولة مستقلة، شعبها إلى الثورة ضد ساسته ونظامه. سيبقى صدى كلمات الرئيس الفرنسي القاسية يتردّد وسط خرائب بيروت، ليس لأنها انتقدت النظام العشائري في لبنان، ووجهت انتقادات حادّة إلى طبقته السياسية الفاسدة التي حملها مسؤولية المآسي التي يعيشها بلدهم منذ سنوات، فهذا تحصيل حاصل يعرفه القاصي والداني، وإنما لأنها صدرت عن رئيس الدولة التي كانت تستعمر لبنان سابقا، وما زال يشد بعض ساستها حنين إلى عهد الانتداب الفرنسي على المنطقة، بفرض وصايتهم وإملاء تعليماتهم، ليس على حكامها فقط كما كان في الماضي، وإنما على شعوبها بدعوتهم إلى الثورة والخروج على ساستهم وقلب أنظمتهم وتغييرها.

يعرف ماكرون، قبل غيره، أن دعوته إلى ميثاق سياسي جديد في لبنان، لا تعدو مجرد صرخة في واد، لأن النظام السياسي في لبنان معقد، ولا يمكن وضع حد له كما دعا إلى ذلك هو نفسه بمجرّد تشكيل «حكومة وحدة وطنية». أما طبقته السياسية التي اتهمها بالفساد، فلا بديل للبنانيين عنها، لأنها جزءٌ من نسيج النظام الطائفي الذي تقوم على أركانه الدولة اللبنانية منذ استقلالها. يدرك ماكرون كل هذه الحقائق، وهو ما يجعلنا نتساءل: ما الذي دفعه

> فرنسا هي التي رسمت حدود لبنان الحالي ووضعت البلد حرفياً على الخريطة

إلى الهرولة إلى مكان الحدث، وهو ما زال يشتعل، وتوجيه خطابه الناري ضد طبقة سياسية مُنهكة، يعرف أنها لن تستطيع أن ترد على انتقاداته المتغطرسة؟ والجواب عن بعض من هذا السؤال نجده في تصريح لماكرون على منتقديه بالتدخل في سياسة لبنان، عندما قال بصريح العبارة: «إذا لم تلعب فرنسا دورها.. فسيكون التدخل من قوى أخرى: ستكون إيرانية، وستكون تركية، وستكون سعودية، وستكون أكوامًا من قوى أخرى في المنطقة».

صحيح أن العلاقة بين لبنان وفرنسا وثيقة، ومتشابكة يتداخل فيها التاريخي مع الثقافي والسياسي والهوياتي. وليس من المبالغة القول إن فرنسا هي التي رسمت حدود لبنان الحالي، ووضعت البلد حرفياً على الخريطة، وهي أول من وضع اللبنات الأولى لنظامه الطائفي الذي يقوم على التوازن بين مختلف الطوائف والأديان والمصالح. ومنذ غادرت فرنسا لبنان عام 1943، كان اختيار رئيسه من المجتمع المسيحي، ومن الطائفة المارونية تحديدا وبصلاحيات واسعة في عهد الحكم الفرنسي، ورئيس وزرائه من المجتمع المسلم، وجاء اتفاق الطائف عام 1989 ليكرّس هذا التقسيم الطائفي للسلطة على مبدأ «التعايش المشترك»، وظلت للشيعة رئاسة مجلس النواب. وعلى الرغم من أن اتفاق الطائف حدد إلغاء الطائفية السياسية أولوية وطنية، إلا أنه لم يحدّد إطاراً زمنيا للقيام بذلك، وهو ما أدّى بالوضع إلى ما هو عليه.

(كاتب وإعلامي مغربي)

مجلس الشيوخ وإعادة تدوير العملية السياسية المصرية

عصام شعبان

بعدما ألغى دستور 2014 المصري مجلس الشورى، استعادت تعديلاته عام 2019، المجلس بمسمّاه الجديد مجلس الشيوخ، والذي تجري انتخاباته اليوم وغدا (11-12 أغسطس/ آب)، في 27 دائرة للمقاعد الفردية وأربع دوائر بنظام القوائم. يختص المجلس بتقديم اقتراحات وآراء حول مشروع الخطة العامة للتنمية، والمعاهدات ومشروعات القوانين، بالإضافة إلى تقديم مقترحات بتعديل الدستور.

يرى بعضهم في مجلس الشيوخ أمرا غير ذي أهمية في المشهد السياسي المصري، إلا أن تناول المجلس من زاوية الدور الوظيفي للمؤسسات السياسية يؤشر إلى عكس ذلك، فهو خطوة ضمن محاولات إعادة صياغة البنية السياسية لضمان استقرار النظام، سواء في ما يتعلق بدور مباشر يرتبط باستحداث بنية قانونية أو دستورية تقع ضمن مهامه، أو بأدوار وظيفية غير مباشرة، وهي الأهم، من بينها تقوية الحلف الاجتماعي المساند للنظام، عبر استيعاب نخب وقوى اجتماعية واقتصادية مؤثرة، لكنها غير منتمية لأحزاب، بجانب قوى سياسية إصلاحية، يعقبها إيجاد تعاون بين الكتلتين، الحزبيين وغير الحزبيين، والقوى الاجتماعية والاقتصادية النافذة لاستعادة ما سمّي حلف «30 يونيو»، والذي تشظى نتيجة عوامل، منها تباعد سياسات النظام عمّا كانت تأمله قوى سياسية من تغييرات، وعن بناء نظام سياسي بديل لحكم جماعة الإخوان المسلمين.

وظفت تاريخيا تجارب إنشاء مجالس الشورى في مصر قبل 150 عاما لمساعدة السلطة في الحكم وشؤون الإدارة، ولضبط المشهد السياسي، بالإضافة إلى استيعاب قوى مرشّحة للتمرّد على النظام، وتزامنت على الرغم من اختلاف مسمّاها وتاريخ إنشائها مع تحولاتٍ سياسية، سعت فيها نظم إلى دعم سلطاتها، عبر آليات مؤسسية تبسط إرادتها، فليست أدوات العنف المادي وحدها قادرة على الضبط السياسي والإدارة بفاعلية. كما ارتبطت نشأة مؤسسات التشريع والشوري باستحداث دساتير جديدة، أو إجراء تعديلات دستورية، ومن أدوارها أيضا بلورة رؤية النظام وتوجهاته في تشريعاتٍ نافذة، غير إتاحة الفرصة للمشاركة في تلك المؤسسات، لحفظ استقرار النظام وتماسك مكوناته.

من تحليل وظيفي لمجلس الشيوخ، يمكن اعتباره محطة سياسية مهمة، تتضمن إعادة الصلة بشكل واضح بقوى تقليدية من رموز نظام حسني مبارك، خصوصا خارج العاصمة، أرياف الدلتا والصعيد، وقد أعادت انتخابات مجلس الشيوخ بعضهم إلى المشهد بعد احتجابهم النسبي عن التعبير السياسي بعد ثورة يناير. وقد دعم هؤلاء الدعاية الانتخابية، وساهموا في تشكيل «القائمة الوطنية من أجل مصر»، وهي تضم يساريين وليبراليين وعسكرين سابقين وبيروقراطية الدولة وشباب وشيوخ ماهرين في إبراز الحكمة وإيثار الصمت أحيانا، والتهليل أحيانا أخرى. ويمكن البناء على هذا الخليط، إذا ثبت نجاحه في ما ينادي به بعضهم بشأن «الاصطفاف الوطني»، خصوصا أنه لم يعد خافيا أن التحالف برعاية رسمية، وأن تقاسم المقاعد معروف مسبقا. ولم يمنع ذلك صراعات بين الشركاء، نشرتها الصحف، على عدد المقاعد المخصصة لكل حزب. إنها التجربة المعلبة جاهزة الصنع في مرحلتها التجريبية، وإذا نجحت في تحقيق الاصطفاف إياه، يمكن إعادة إنتاجها في انتخابات مجلس النواب، كما أشيع في اجتماعات تحضير «الخلطة».

ليس مهما هنا للقوى المشاركة في الترشّح أن تكون ممارستها متناقضةً مع فكرة التنافس السياسي، وأن ترضى «بما قسم»، وهو ما يتنافى حتى مع الممارسة السياسية في الدول ذات الحزب الواحد، والتي

> مكاسب عديدة يحصدها النظام من تجربة مجلس الشيوخ، منها تقريب جزء من القوى السياسية إلى السلطة

تجري فيها انتخاباتٌ بين المترشّحين. لا تلتفت الأحزاب إلى قيم التنافس أو أسس موضوعية تحكم التحالفات، لأنها تدرك حقيقةً أنه لا مجال للتنافس، وأن أسس الارتباط معلقة بيد من يملكون الحبل، والمشاركة محسومة النسب والنتائج مسبقا، لكنها تحفظ ما تبقى من وجود لنخبها، أو تحاول، كما يشيع بعضها، حلحلة أزمتها.

مكاسب عديدة يحصدها النظام من تجربة مجلس الشيوخ، منها تقريب جزء من القوى السياسية إلى السلطة، واسترضاء بعضها واحتوائها، وتفتيت قوى أخرى وزيادة عزلتها، وإعادة فرز المشهد السياسي على أساس من يشارك في ظل النظام، ومن يخرج عن ذلك الحلف أو المظلة الرسمية لقائمة حب الوطن. كما يساهم استحداث المجلس في حل أزمة الصراعات بين جماعات النفوذ الجدد وممثلين لقوى تقليديةٍ لم يتم استيعابهم ضمن كتل تشكلت بعد «30 يونيو»، مثل حزب مستقبل وطن، والذي لم يستوعب كل رجال مبارك الذين تفرّقت بينهم السبل بين أحزاب عدة. ويساهم «التحالف» في استيعاب قوى سياسية قديمة متململة من عدم انتزاعها مساحة خلال ثورة يناير أو بعد «30 يونيو»، وستجد هذه القوى، ولو بشكل محدود، موضع قدم لها في المشهد السياسي، فمجلس الشيوخ هو إعادة تدوير للعملية السياسية، بما فيها من تيارات ووجوه وقوى تقليدية، ومحاولة واضحة لاستيعاب أي خلافٍ يُضعف تماسك النظام، كما تحشد قوى متنوعة خلف النظام، لكنها تبقى عملية إعادة تدوير، لا تنتج جديدا أو مختلفا جوهريا، ولا تخفي وجه السلطوية.

(كاتب مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads